

# سلسلة تقارير أسبار

رقم (463)

ردمدم : 2961-4074

ISSN: 2961-4074

رقم الإيداع : 1446/3664

## الرسائل العلمية في برامج الدراسات العليا: نحو التجديد، وتفعيل الأثر التنموي

لجنة الشؤون التعليمية والتدريب



ملتقى أسبار  
Asbar Council  
(نادي تفكير)



مركز أسبار  
ASBAR CENTER

32 Years  
منذ 1994 عامًا  
Since 1994

تقرير رقم (463)



ملتقى أسبار  
Asbar Council  
(نادي تفكير)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- **لجنة الشؤون التعليمية والتدريب**
- د. خالد بن دهيش (رئيس اللجنة)
- د. عبدالرحمن الشبيب (نائب رئيس اللجنة)
- **أعضاء اللجنة\*:**
- د. إبراهيم الدوسري
- أ. د. أحمد عبداللطيف الخطيب
- د. حمد التركي
- د. عبدالله المفلح
- أ. د. فوزيه بكر البكر
- د. محمد بن حميد الثقفي
- د. محمد بن هندي الغامدي
- أ. د. نياف الجابري
- رئيس الملتقى:
- **د. فهد العرابي الحارثي**
- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى
- د. خالد بن دهيش
- الأمين العام
- د. أماني البريكان
- التحرير
- د. إبراهيم إسماعيل عبده
- التصميم والإخراج:
- أ. صفوان يحيى مسعد

\* ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

## المشاركون في الندوة

- أ. د. ثمرة الشهراني
- د. خالد الرديعان
- أ. د. عبد الله البريدي
- أ. د. فوزية بكر البكر
- د. محمد الثقفي

\* ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية



## المحتويات

| • الموضوع   | • الصفحة |
|---|----------|
| • الملخص التنفيذي.  | 3        |
| • مقدمة.  | 6        |
| • تحديات إسهام بحوث الرسائل العلمية في حل المشكلات التطبيقية، وقضايا التنمية الوطنية.               | 7        |
| • تعزيز الأصالة، والجدة، والابتكار في موضوعات، ومناهج بحوث الرسائل العلمية للإسهام العلمي التراكمي. | 10       |
| • تطوير آليات استيفاء الموضوعات من الجهات الحكومية، ومشاركتها في العملية البحثية، وثمار مخرجاتها.   | 12       |
| • تمويل بحوث الرسائل العلمية ضمن برامج منح؛ وفق أولويات تنمية وطنية.                                | 16       |
| • التوصيات.   | 18       |
| • خاتمة.  | 20       |
| • المصادر، والمراجع.  | 21       |
| • المشاركون.  | 22       |



## الرسائل العلمية في برامج الدراسات العليا: نحو التجديد، وتفعيل الأثر التنموي

### الملخص التنفيذي:

يتناول هذا التقرير "الرسائل العلمية في برامج الدراسات العليا: نحو التجديد، وتفعيل الأثر التنموي"، وذلك استنادًا إلى ندوة عقدها ملتقى أسبار عبر الإنترنت (WEBINAR) بتاريخ 26 يناير 2026م بمشاركة نخبة من الخبراء، والمتخصصين.

وتطرق المحور الأول إلى تحديات إسهام بحوث الرسائل العلمية في حل المشكلات التطبيقية، والقضايا التنموية الوطنية التي تتجلى في فجوة مستمرة بين الإنتاج الأكاديمي والأثر العملي؛ وذلك على الرغم من الدراسات، والنقاشات الطويلة، وتشمل هذه التحديات ضعف اختيار الموضوعات البحثية المرتبطة بالأولويات الوطنية، وضعف جودة الرسائل العلمية نتيجة قصور التأهيل، والمنهجية، ونقص بنية برامج الدراسات العليا، والإشراف العلمي التي تدعم التفكير النقدي، والابتكار، إلى جانب غياب الأولويات البحثية المستدامة، والتراكم العلمي، كما يبرز تحدي قابلية المجتمع، والمؤسسات للاستفادة من النتائج؛ بسبب ضعف التواصل مع الجهات المستفيدة، وانخفاض الثقة في البحث العلمي المحلي، وعدم رصد الحاجات المجتمعية الصامتة، واضطراب التمويل البحثي، وضعف توجيهه نحو أولويات واضحة، هذا مع الإشارة إلى أن معالجة هذه التحديات تتطلب تطوير إستراتيجية شاملة تعزز اختيار الموضوعات ذات الأولوية، ورفع جودة البحث، وتمكين الشراكات مع الجهات الحكومية، والخاصة، وتوفير تمويل مستدام يضمن تحويل الرسائل العلمية إلى أداة فعالة لدعم التنمية الوطنية.

وتناول المحور الثاني من التقرير مسألة تعزيز الأصالة، والجدة، والابتكار في موضوعات بحوث الرسائل العلمية، ومناهجها للإسهام في المعرفة التراكمية؛ حيث يُعرّف مفهوم الأصالة بأنه الجدة، والتفرد في الموضوع، أو المنهج؛ بما يضيف قيمة معرفية حقيقية، ويغني الرصيد العلمي، وتحقق الأصالة عبر مسارين رئيسيين: أولاهما - اختيار موضوع بحثي جديد، أو إعادة قراءة موضوعات سابقة من زاوية مبتكرة، وثانيهما - ابتكار منهجية تحليلية غير تقليدية تبلغ ذروتها عندما يجتمع الجديد في الموضوع مع التميز في المنهج؛ بما يسد فجوات معرفية، ويعزز النقاش العلمي. ويختلف مستوى الأصالة المتوقع بين رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه؛ حيث تُعدُّ الأخيرة شرطًا أساسيًا لتحقيق إضافة معرفية جديدة، بينما تمثل الماجستير تدريبًا منهجيًا على أدوات البحث، والتحليل.



ويستلزم تحقيق الأصالة عدة متطلبات، منها: القراءة المنهجية المكثفة في الأدبيات العلمية، وتطوير بحوث قصيرة سابقة؛ لتصبح موضوع الرسالة، والتواصل مع الخبراء المحليين، والدوليين، واختيار مشرف أكاديمي يشجع الابتكار، والاطلاع على أطروحات سابقة لتحديد الفجوات البحثية، والتركيز على القضايا الاجتماعية الملحة في العلوم الإنسانية، والتعاون مع الجهات الحكومية، والقطاع الخاص للحصول على بيانات، ودعم تطبيقي يعزز جودة البحث، وعمقه العلمي.

أما المحور الثالث؛ فسلط الضوء على تطوير آليات استيفاء الموضوعات من الجهات الحكومية، ومشاركتها في العملية البحثية، وثمار مخرجاتها؛ حيث تبرز أهمية ذلك كحلقة وصل بين البحث الأكاديمي واحتياجات التنمية الوطنية؛ وفق رؤية 2030م؛ مما يهدف إلى توجيه الرسائل العلمية نحو قضايا ذات أثر ملموس من خلال إشراك الجهات المستفيدة في اختيار الموضوعات، وتوفير بيانات دقيقة، وضمان تبني نتائج الرسائل، وتوظيفها عملياً. وتتمثل أبرز الفجوات المؤثرة في أثر الرسائل العلمية في غياب توافق موضوع البحث مع احتياجات الجهات، ونقص البيانات الموثوقة، وبطء دورات إعداد الرسائل؛ وذلك مقارنة بتغير الأولويات، وصعوبة تحويل النتائج إلى أدوات تنفيذية، وضعف تبني النتائج، وحوافز التركيز على الأثر التطبيقي، وللتغلب على هذه التحديات تمت الإشارة إلى عدد من الآليات التي تتضمن: إنشاء بنك تحديات حكومي يوضح المشكلات، والأولويات، وتفعيل الشراكات البحثية بين الجامعات والجهات المستفيدة مع تحديد مسؤول عن تبني النتائج، ووضع قنوات آمنة لتبادل البيانات، وإدماج التفكير البحثي التصميمي؛ وذلك لتحويل التحليل إلى حلول عملية، وإلزام كل رسالة بحزمة تثير تشمل ورقة سياسات، ودليل تنفيذ، ومؤشرات أثر لتقييم النتائج، ومن خلال هذه الآليات، تتحقق عدة نتائج إستراتيجية؛ حيث يصبح البحث العلمي جزءاً فاعلاً في التنمية الوطنية، وتعزز الجامعات أثرها المؤسسي، ويكتسب الطلاب مهارات تحليلية، واستشارية متقدمة، كما يتم توجيه البحث نحو الأولويات الوطنية؛ بما يحقق توازناً بين الإنتاج الأكاديمي، واحتياجات المجتمع، والتنمية.



وفي سياق متصل عرض المحور الأخير للتقرير لجانب تمويل بحوث الرسائل العلمية ضمن برامج المنح؛ وفق أولويات تنموية وطنية؛ باعتباره أداة إستراتيجية لتعزيز البحث العلمي، وتوطين المعرفة، وربط مخرجات الدراسات العليا بالاحتياجات الوطنية، ويهدف التمويل إلى تحويل الرسائل العلمية؛ سواءً في برامج الماجستير، أو الدكتوراه من متطلبات أكاديمية إلى مشاريع بحثية تطبيقية مبتكرة؛ فتساهم في حل مشكلات المجتمع، وتحقيق أثر اقتصادي، وتنموي ملموس؛ بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030م في مجالات عدة، من أهمها: الصحة، والتعليم، والطاقة، والتقنيات المتقدمة، والاقتصاد الرقمي، والحوكمة، والثقافة، والهوية، والاقتصاد الإبداعي، وتعتمد الجامعات السعودية- في هذا الإطار- على آليات تمويل متقدمة تشمل منفاً تنافسية مشتركة بين الجامعات والقطاعين: الحكومي، والخاص؛ وذلك دعماً للبحوث التطبيقية، وتوفير بيانات، ومصادر منهجية، وإلزام الباحثين بإنتاج حزمة تثير تتضمن أوراق سياسات، ونماذج تشغيلية، ومؤشرات قياس أثر لضمان توظيف النتائج عملياً، كما تعزز هذه السياسات التمويلية مهارات الطلاب البحثية، والتحليلية، وترفع كفاءة الجامعات، وقدرتها على تحقيق أثر مؤسسي، ومجمعي؛ مما يعكس نضج منظومة البحث العلمي في المملكة، ويؤكد تكامل الرسائل العلمية مع الأولويات الوطنية، والتنمية المستدامة.

ومن أبرز التوصيات التي تم التوصل إليها بصدد تعزيز أثر الرسائل العلمية على التنمية الوطنية، ودعم الأصالة، والابتكار، وضمان الاستفادة من نتائجها عملياً؛ بما يتوافق مع رؤية 2030م: تحديد أولويات البحث الوطنية؛ بما يشمل الصحة، والتعليم، والطاقة، والتقنيات المتقدمة، والاقتصاد الرقمي، والحوكمة، والثقافة، والهوية، والمشكلات الاجتماعية المستحدثة، وإنشاء بنك تحديات وطنية لتوجيه اختيار الموضوعات، وتفعيل الشراكات مع الجهات الحكومية، والقطاع الخاص مع تحديد مسؤول تبنى لكل رسالة، ودمج البحث التطبيقي مع منهجيات البحث التصميمي، وتحقيق التثمين العملي عبر أوراق سياسات، وأدلة تنفيذ، ومؤشرات أثر، ورفع جودة البحث، والأصالة العلمية عبر التدريب، والمتابعة، وتطوير برامج الدراسات العليا، والإشراف لدعم التفكير النقدي، وتعزيز الهوية البحثية لكل جامعة، وإنشاء منصات تواصل أكاديمية، ومجتمعية لتوجيه البحث نحو الاحتياجات الفعلية، واستقرار التمويل البحثي، وتوجيهه مع حوافز للأبحاث التطبيقية، وتطوير مهارات الطلاب التحليلية، والعملية، ومتابعة أثر الرسائل العلمية عبر وحدات تقييم؛ وذلك لضمان الاستفادة، والتحسين المستمر.

## مقدمة:

غني عن القول إن رؤية المملكة 2030م تمثل خارطة طريق شاملة لكافة مؤسسات الدولة، وقد أحدثت تحولاً جذرياً في الجامعات السعودية محوّلة إياها من مؤسسات تعليمية تقليدية إلى مراكز للابتكار، والبحث العلمي، والاقتصاد المعرفي، وقد ركزت الرؤية في قطاع التعليم العالي على تحسين مخرجات الجامعات؛ لتتوافق مع متطلبات سوق العمل، وتعزيز القدرة التنافسية على المستوى الدولي، وتحقيق الاستقلال المالي، ودعم التحول نحو الابتكار، والبحث التطبيقي.

وفي هذا السياق يبرز الدور المحوري للرسائل العلمية في برامج الدراسات العليا، ليس فقط كمتطلبات أكاديمية لاستكمال الدرجة العلمية؛ بل كأدوات قادرة على تحويل المعرفة إلى حلول عملية مبتكرة تعالج التحديات التنموية للمملكة، وتسهم في إثراء الرصيد العلمي التراكمي؛ فالجامعات السعودية بدأت بالفعل في اعتماد آليات دقيقة لاختيار موضوعات الرسائل العلمية؛ وفق ثلاثة محاور رئيسية: توافق الموضوع مع رؤية 2030م، واستجابة لمتطلبات سوق العمل، والاستفادة من أحدث الدراسات، والتوصيات البحثية.

كما تكتسب منهجيات البحث العلمي دوراً محورياً في هذا التحول؛ حيث يتم السعي إلى تعزيز البحث التطبيقي، واستخدام المنهج التصميمي لتحويل التحليل الأكاديمي إلى حلول عملية قابلة للتنفيذ، والقياس، ويتطلب ذلك توافر بيانات دقيقة، وموثوقة، وشراكات مستمرة مع الجهات الحكومية، والقطاع الخاص؛ وذلك مع تحديد ممولين للمشاريع البحثية لضمان استدامة الأثر التطبيقي. وعلاوة على ذلك؛ فإن تطوير الهوية البحثية لكل جامعة، وتفعيل التواصل بين الأقسام الأكاديمية والأساتذة عبر لقاءات علمية مشتركة يسهم في توجيه الجهود البحثية نحو مجالات محددة، ومتخصصة، ويعزز من جودة البحث، وأصالته، ويمنع التشتت العلمي، وفي الوقت نفسه يؤدي التمويل البحثي المستدام- سواء من الجهات الحكومية، أو القطاع الخاص، أو الكراسي العلمية- دوراً محورياً في تشجيع الابتكار، وتحقيق الأثر التنموي للرسائل العلمية؛ بما يضمن إنتاج معرفة قابلة للتطبيق العملي، ومساهمة فعالة في التنمية الوطنية.

وفي ضوء ذلك يصبح من الضروري إعادة صياغة برامج الدراسات العليا؛ بحيث تصبح الرسائل العلمية محركاً للتجديد، والابتكار، وأداة إستراتيجية لتعزيز التنمية الوطنية، وصقل مهارات الباحثين السعوديين لتمكينهم من المساهمة الفاعلة في اقتصاد المعرفة، والمجتمع التقدمي.

## تحديات إسهام بحوث الرسائل العلمية في حل المشكلات التطبيقية، وقضايا التنمية الوطنية:

حظيت مسألة إسهام الرسائل العلمية في معالجة المشكلات التطبيقية، والقضايا التنموية باهتمام بحثي، ونقاش أكاديمي ممتد منذ أكثر من نصف قرن؛ حيث أنجزت دراسات متعددة، ونُشرت مقالات علمية، وعُقدت ندوات تناولت هذه الإشكالية من زوايا مختلفة، واقترب بعضها من تقديم تشخيصات علمية دقيقة، ومقترحات علاجية عملية، ومع ذلك لا تزال الفجوة قائمة بين الإنتاج البحثي الأكاديمي والأثر التطبيقي المأمول.



وتشير المقاربات التحليلية إلى أن أي إسهام علمي فاعل يفترض توافر بعدين متكاملين: قدرة البحث على إحداث الأثر من جهة، وقابلية البيئة المحيطة لتلقي هذا الأثر، والتفاعل معه من جهة أخرى؛ فوجود الفاعل المؤثر لا يُفرض بالضرورة إلى تحقق الأثر ما لم تتوافر بنية قادرة على الاستجابة، والتفاعل، وبخلاف الأثر الناتج باختلاف خصائص السياق المتلقي؛ حتى وإن كان الفاعل واحدًا، الأمر الذي يُبرز أهمية تحليل العلاقة التفاعلية بين الإنتاج البحثي والبيئة المجتمعية، والمؤسسية المستفيدة.



وانطلاقًا من ذلك يمكن مقارنة تحديات إسهام الرسائل العلمية في معالجة المشكلات التطبيقية، والقضايا التنموية الوطنية من خلال محورين رئيسيين: فاعلية الرسائل العلمية في إحداث الأثر، وقابلية المجتمع، والمؤسسات للاستفادة من هذا الأثر، وتقصيل هذه التحديات يوضح مكامن الخلل البنيوي، والمنهجي في العلاقة بين البحث الأكاديمي والواقع التطبيقي.



### العلاقة التفاعلية بين البحث والبيئة



### محوران رئيسيان لتحديات إسهام الرسائل العلمية

#### قَابلية المجتمع والمؤسسات للاستفادة من الأثر

- غياب قنوات مؤسسية فعّالة لنقل نتائج البحوث إلى صانعي القرار والممارسين.
- ضعف الفاعلية البحثية لدى بعض المؤسسات وقلة الوعي بأهمية البحث العلمي.
- قصور في البنية التنظيمية الداعمة لتطبيق نتائج البحوث.
- مشكلات في البيئة التشريعية والتنظيمية تعيق توظيف نتائج البحوث.
- ندرة الحوافز والمكافآت لتبني وتطبيق نتائج البحوث.

#### فاعلية الرسائل العلمية في إحداث الأثر

- ضعف ارتباط موضوعات الرسائل بالمشكلات الواقعية والقضايا التنموية.
- قصور في الجوانب المنهجية والتطبيقية للبحوث.
- ندرة البحوث متعددة التخصصات.
- ضعف نشر وتداول نتائج الرسائل خارج الأوساط الأكاديمية.
- قصور في مهارات الباحثين في تحويل النتائج إلى توصيات قابلة للتطبيق.



معالجة هذه التحديات تتطلب شراكة حقيقية بين الجامعات، والمؤسسات، والمجتمع؛ لتحويل البحث العلمي من معرفة أكاديمية إلى قوة فاعلة في التنمية الوطنية.





## أولاً - تحديات فاعلية الرسائل العلمية في إحداث الأثر:

### 1 - ضعف اختيار الموضوعات البحثية ذات الأولوية، والأثر:

تواجه الجامعات تحديًا يتمثل في غياب منهجيات مؤسسية دقيقة تساعد على اختيار موضوعات بحثية قادرة على إحداث أثر ملموس في الواقع الاجتماعي، والتموي، ويؤدي هذا القصور إلى توجيه كثير من الرسائل العلمية نحو موضوعات لا تتجاوز كونها تطبيقات شكلية لمناهج البحث دون ارتباط حقيقي بقضايا المجتمع الحاضرة، أو المستقبلية، كما يرتبط هذا التحدي أحيانًا بضعف الحافزية، أو التأهيل لدى بعض الكوادر الأكاديمية للانخراط الجاد في مسار البحث التطبيقي؛ مما ينعكس سلبيًا على فاعلية الرسالة العلمية؛ بوصفها أداة تغيير.

### 2 - ضعف جودة الرسائل العلمية:

تُسجّل في هذا السياق حالات ضعف في مستوى عدد غير قليل من الرسائل العلمية، ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل، من أبرزها: قصور التأهيل المنهجي، أو التخصصي لبعض المشرفين، أو ضعف الجدية، والالتزام العلمي في الإشراف، والمتابعة، كما قد يعود الضعف إلى الطالب ذاته؛ سواءً من حيث التكوين العلمي، أو الجدية البحثية، ويزداد هذا التحدي تعقيدًا في ظل التوسع الكبير في أعداد طلبة الدراسات العليا، وما يطرحه ذلك من تساؤلات حول دقة آليات القبول، ومدى قدرة بعض الجامعات على تقديم برامج دراسات عليا- ولاسيما الدكتوراه- بمستوى علمي يضمن جودة المخرجات البحثية، ويمثل هذا الخلل ضعفًا مباشرًا في عنصر الفاعلية.

### 3 - خلل في بنية برامج الدراسات العليا، والإشراف العلمي:

يبرز هذا التحدي في ضعف فهم الطبيعة التأسيسية لمقررات الدراسات العليا، وخاصة مقررات الدكتوراه التي يُفترض أن تسهم في بناء التفكير البحثي العميق لدى الطالب، لا أن تُدرّس؛ بوصفها مقررات معرفية تقليدية، أو ميسرة، كما يظهر الخلل في ضعف جاهزية بعض أعضاء هيئة التدريس لتدريس مقررات بحثية متقدمة تتطلب مستوى عاليًا من التأهيل، والخبرة، ويُضاف إلى ذلك قصور بنية الإشراف العلمي؛ حيث يطغى في بعض الأحيان الطابع الإداري، أو البيروقراطي على الإشراف؛ بما يحوِّله إلى عملية تنظيمية تركز على تسيير المقررات، وتوزيع الأعباء التدريسية دون اهتمام كافٍ بجودة البحث، وأصالته.

### 4 - غياب الأولويات البحثية، واستدامة التراكم العلمي:

تعاني بعض الجامعات من غياب أولويات بحثية واضحة، ومستقرة على المدى الطويل، وعدم تكوين مجموعات بحثية متماسكة تضم أساتذة ذوي خبرة، وطلبة دراسات عليا متميزين، ويؤدي هذا الوضع إلى تشتت الجهود البحثية، والتنقل بين موضوعات متفرقة دون بناء تقاليد بحثية تراكمية راسخة، ويضعف هذا النمط من الممارسة البحثية ثقة الجهات الحكومية، والخاصة في المؤسسة الأكاديمية، ويحدُّ من قدرتها على تقديم حلول بحثية إستراتيجية ذات أثر ممتد.

## ثانياً - تحديات قابلية المجتمع، والمؤسسات للاستفادة من الأثر البحثي:

### 1 - ضعف التواصل بين الجامعات والجهات المستفيدة:

يتمثل أحد أبرز التحديات في محدودية التواصل الفعّال بين الجامعات والجهات المستفيدة من مخرجات البحث العلمي؛ حيث لا تزال بعض الجامعات تعمل في نطاق أكاديمي مغلق مع ضعف المبادرات الاستباقية للتواصل مع الجهات الحكومية، أو الخاصة، أو استكشاف مشكلاتها التطبيقية، وقضاياها التنموية، ويؤدي هذا الانفصال إلى إنتاج رسائل علمية لا تجد طلباً مؤسسياً حقيقياً؛ مما يقلل من فرص الاستفادة من نتائجها.

### 2- ضعف الثقة المجتمعية في البحث العلمي المحلي:

لا يقتصر ضعف التفاعل مع البحث الأكاديمي على العوائق البيروقراطية؛ بل يرتبط أحياناً بعوامل بنيوية، وسوسيو معرفية تتعلق بمكانة المعرفة المحلية في الوعي المؤسسي، ويظهر ذلك في ميل بعض الجهات إلى الاعتماد على شركات استشارية أجنبية حتى في مجالات تتوافر فيها كفاءات وطنية أكاديمية، وهو ما يطرح تساؤلات حول مستوى الثقة في البحث العلمي المحلي، وقدرته على تقديم حلول عملية، وتمثل هذه الإشكالية تحدياً معرفياً يتطلب معالجة ضمن إطار سوسولوجيا المعرفة.

### 3 - ضعف رصد الحاجات المجتمعية الصامتة:

تتصدر كثير من الموضوعات البحثية في المشكلات التي تطرحها الجهات الرسمية، في حين تُغفل قضايا مجتمعية أخرى تعاني منها فئات لا تمتلك أدوات التعبير المؤسسي عن احتياجاتها، ويؤدي غياب آليات فاعلة لرصد هذه الحاجات الصامتة إلى إقصائها من الأجندة البحثية، على الرغم من أهميتها التنموية، ويُنتظر من الجامعات أن تطور أدوات بحثية استباقية قادرة على استنطاق هذه الحاجات، وتشخيصها سياقياً، وتحويلها إلى موضوعات بحثية ذات قيمة تطبيقية.

### 4 - اضطراب أنماط التمويل البحثي، وضعف توجيهه:

يرز تَحَدُّ إضافيٌّ يتمثل في غياب إستراتيجيات تمويل بحثي مستقرة، وموجهة نحو أولويات وطنية واضحة؛ حيث تتسم بعض ممارسات التمويل بالتقلب، والتنقل بين جهات استشارية مختلفة دون بناء شراكات طويلة المدى مع الجامعات المؤهلة، ويؤدي هذا الاضطراب إلى إضعاف البحث التطبيقي التراكمي، على الرغم من أن كثيراً من القضايا التنموية تتطلب جهوداً بحثية طويلة الأمد تتكامل فيها رسائل الدراسات العليا؛ وذلك ضمن مسارات بحثية إستراتيجية تسهم في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد، والتنمية الوطنية.



## تعزير الأصالة، والجدة، والابتكار في موضوعات، ومناهج بحوث

### الرسائل العلمية للإسهام العلمي التراكمي:

#### • أولاً - مفهوم الأصالة في البحث العلمي، وحدودها المنهجية:

قبل تناول متطلبات الأصالة في الرسائل العلمية يقتضي الأمر توضيح المقصود بمفهوم الأصالة في البحث العلمي؛ إذ يُراد بها الجدة، والتفرد في موضوع الدراسة، أو في طريقة معالجته؛ بما يفضي إلى إضافة معرفية حقيقية تسهم في تنمية الرصيد العلمي التراكمي، ويُستخدم مصطلح (Originality) في الأدبيات الأكاديمية للإشارة إلى البحث الذي لا يقوم على التكرار، أو المحاكاة؛ سواءً من حيث الفكرة، أو المنهج، أو النتائج، ولا تقتصر الأصالة على استحداث موضوع جديد كلياً؛ بل تمتد؛ لتشمل إعادة قراءة موضوعات مطروقة سابقاً من زوايا تحليلية مختلفة، أو ضمن أطر نظرية، ومنهجية مغايرة، وهو ما يوسّع حدود المعرفة، ويعيد إنتاجها بصورة أكثر عمقاً.

#### • ثانياً - الأصالة العلمية بين جدة الموضوع وابتكار المنهج:

تتحقق الأصالة العلمية عبر مسارين رئيسيين: أولهما - جدة الموضوع البحثي، وثانيهما - ابتكار منهجية التناول؛ فقد يكون الموضوع مكرراً؛ من حيث الطرح العام إلا أن معالجته تتم باستخدام أدوات تحليلية جديدة، أو في سياق تطبيقي مختلف، أو ضمن إطار نظري لم يُستخدم سابقاً، وفي المقابل قد يكون الموضوع جديداً- في ذاته- غير أن تناوله يتم بمنهج تقليدي لا يضيف قيمة تحليلية نوعية، وتبلغ الأصالة ذروتها عندما تجتمع الجدة في الموضوع مع الابتكار في المنهج؛ إذ يُعدُّ ذلك أعلى مستويات الإضافة العلمية؛ وذلك لما ينتج عنه من سد فجوات معرفية حقيقية، وإثراء النقاش العلمي القائم في الحقل التخصصي.

#### • ثالثاً - التميز البحثي بين رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

يوجد تمايز جوهري بين رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه؛ من حيث مستوى الأصالة المتوقعة؛ إذ لا يُشترط في رسائل الماجستير تحقق الأصالة الكاملة بالمعنى الدقيق مع وجود بعض الاستثناءات؛ كونها تمثل تدريباً منهجياً على أدوات البحث العلمي، وأساليب جمع البيانات، وتحليلها، والتعامل مع المصادر، والمراجع، وصياغة النتائج، وتُعدُّ هذه المرحلة تمهيدية لإعداد الباحث للانتقال إلى مستوى بحثي أكثر تقدماً.

أما أطروحات الدكتوراه؛ فيُفترض أن يتوافر فيها عنصر الأصالة؛ بوصفه شرطاً أساسياً؛ بحيث تقدم إضافة معرفية جديدة يمكن البناء عليها علمياً، وانطلاقاً من ذلك تحظى أطروحات الدكتوراه بدرجة أعلى من الموثوقية في الاستشهاد العلمي؛ وذلك مقارنة برسائل الماجستير التي قد يعترى بعضها قصور منهجي، أو تحليلي بحكم طبيعتها التدريبية.



### رابعًا - متطلبات تحقيق الأصالة في الرسائل، والأطروحات العلمية:

- 1 - يتطلب تحقيق الأصالة من الباحث الانخراط في قراءة مكثفة، ومنهجية في مجال تخصصه خلال المراحل الأولى من الإعداد، ولاسيما في الدورات العلمية المحكمة التي تمثل الوعاء الرئيس لأحدث البحوث، والدراسات؛ سواءً باللغة الأم، أو باللغات الأجنبية، ومع توافر تقنيات الترجمة الحديثة لم تعد اللغة الأجنبية عائقًا أمام الاطلاع العلمي، وتسهم هذه القراءة المبكرة في تمكين الباحث من اختيار موضوع مناسب، والإحاطة بما أنجز فيه من دراسات سابقة.
- 2 - يُفترض أن يكون الباحث- بعد اجتيازه المقررات العلمية التمهيديّة- قد أنجز عددًا من الأوراق، أو البحوث القصيرة؛ بما يتيح له إمكانية تطوير إحداها؛ لتكونَ موضوعًا لرسالته، أو أطروحته متى ما توافر فيها شرط الجودة، ويتطلب ذلك التوسع في الإطارين: النظري، والمنهجي، والاستعانة بمصادر، ومراجع حديثة.
- 3 - يُعَدُّ التواصلُ مع أهل الخبرة، والاختصاص من الأكاديميين خطوة داعمة لتحقيق الأصالة؛ سواءً داخل المؤسسة الأكاديمية، أو خارجها محليًا، أو دوليًا؛ لما لذلك من دور في الكشف عن زوايا بحثية مهمة، أو الإرشاد إلى مصادر، ومراجع حديثة، أو توجيه الباحث نحو مسارات بحثية أكثر تفرّدًا، كما تمثل أوراق المؤتمرات العلمية الحديثة مصدرًا مهمًا يمكن الاستفادة منه في هذا السياق.
- 4 - يُعَدُّ اختيارُ المشرف الأكاديمي عاملًا محوريًا في دعم الأصالة البحثية؛ لاسيما في البيئات الجامعية التي تتيح للطالب حرية الاختيار؛ فبعض المشرفين يشجعون الطروحات المبتكرة، وغير التقليدية، في حين يكتفي آخرون بالإشراف الإجرائي، كما أن الإفراط في تقييد الباحث في جميع خطوات البحث قد يحدُّ من قدرته على الإبداع؛ إذ يُفترض ضبط الإطار العام للبحث مع إتاحة مساحة كافية للاستقلالية العلمية.
- 5 - من المفيد الاطلاع المنهجي على أطروحات الدكتوراه المنجزة في مجال البحث؛ وذلك لما تتضمنه من توصيات علمية تشير إلى موضوعات، أو مسارات بحثية مستقبلية لم تُغَطَّ بصورة كافية، وتُعَدُّ قراءة ملخصات الرسائل العلمية، وتكشيفها مدخلًا عمليًا لاختيار الدراسات الأكثر صلة قبل الانتقال إلى قراءتها تفصيليًا.
- 6 - في بعض التخصصات، ولاسيما العلوم الإنسانية قد تفرض القضايا الاجتماعية، أو الظواهر العامة نفسها؛ بوصفها موضوعات بحثية ملقحة نتيجة تداولها إعلاميًا، ومجتمعياً بصورة انطباعية، وبيروز- هنا دور البحث العلمي في إخضاع هذه الظواهر للدراسة المنهجية الرصينة بعد مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة محليًا، ودوليًا.
- 7 - يُسهم تواصل الباحث مع الجهات الحكومية، أو مؤسسات القطاع الخاص ذات العلاقة بموضوع البحث في تعزيز الأصالة، والبعث التطبيقي للدراسة؛ سواءً من خلال إتاحة بيانات، وإحصاءات غير منشورة، أو عبر تقديم دعم مالي جزئي في إطار برامج المسؤولية الاجتماعية؛ بما يعزز جودة البحث، وعمقه العلمي.

## تطوير آليات استيفاء الموضوعات من الجهات الحكومية، ومشاركتها في العملية البحثية، وتهيئة مخرجاتها



### أولاً - الإطار الإستراتيجي لربط البحث العلمي بسوق العمل، ورؤية 2030م:

رؤية  
2030  
المملكة العربية السعودية  
KINGDOM OF SAUDI ARABIA



رفع كفاءة الأداء



تعزيز اقتصاد المعرفة



ربط التعليم بسوق العمل



احتياجات التنمية

تتلاقى جهود تطوير موضوعات الرسائل العلمية، ومناهجها في محور مركزي يمثل سلسلة القيمة للرسالة العلمية؛ حيث يتمثل الهدف في توجيه البحث العلمي نحو إحداث أثر ملموس، ويُعدُّ هذا المحور بمثابة "بوابة الأثر" من خلال تطوير آليات استيفاء الموضوعات البحثية من الجهات الحكومية، ومشاركتها الفاعلة في العملية البحثية، وضمان توجيه مخرجات الرسائل العلمية نحو دعم التنمية الوطنية.



ويتجاوز هذا الإجراء الإطار الإداري التقليدي؛ ليصبح وسيلة فعالة لتوجيه الطاقة البحثية في برامج الدراسات العليا نحو التحديات التنموية الوطنية؛ بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030م التي تشمل: رفع كفاءة الأداء، وتعزيز اقتصاد المعرفة، وربط التعليم بسوق العمل، واحتياجات التنمية.

ومن منظور سوق العمل الحالي، والمستقبلي، وخصوصاً في مجالات الاستشارات، ومراكز الدراسات؛ فإن الجهات المستفيدة تحتاج إلى مخرجات بحثية تتميز بما يأتي:

04



خطة تنفيذ واضحة المعالم.

03



تحليل متكامل يقدم بدائل قرار، وإستراتيجيات قابلة للتطبيق.

02



استشراف مستنير قائم على بيانات موثوقة.

01



تشخيص دقيق، وواضح للمشكلة.



إن تكامل الأدوار بين الجامعات والجهات الحكومية، وربط البحث العلمي باحتياجات سوق العمل، هو الطريق الأمثل لتحويل الرسائل العلمية إلى حلول واقعية تدعم التنمية الوطنية، وتحقق مستهدفات رؤية السعودية 2030م.



وبناء على ذلك؛ فإن تصميم الرسائل العلمية حول تحديات الجهات بشكل منسق يحقق عدة نتائج متكاملة، تشمل: تعزيز أثر الجامعة، وإعداد طالب الدراسات العليا؛ ليكون باحثاً، ومستشاراً مؤهلاً للقيام بالوصف، والتحليل، والاستشراف، وإنتاج معرفة ذات قيمة عملية قابلة للتطبيق.

### ثانياً - الفجوات المؤثرة في أثر الرسائل العلمية، وأسباب الحاجة للتطوير:

على الرغم من وجود رسائل علمية متميزة؛ من حيث الجودة الأكاديمية إلا أن الأثر التطبيقي لهذه الرسائل غالباً ما يكون أقل من المتوقع، ويعود ذلك في المقام الأول إلى وجود فجوات مؤسسية، ومنهجية بين الجامعات والجهات المستفيدة، ويمكن تلخيص أبرز هذه الفجوات في ستة محاور رئيسية:

- 1 - فجوة الطلب: ينطلق العديد من الموضوعات البحثية من اهتمامات الباحث، أو تقاليد القسم الأكاديمي دون أن تكون مستندة إلى تحدد حكومي محددٍ بمخرجاتٍ واضحة.
  - 2 - فجوة البيانات، والثقة: تتميز بعض البيانات بالحساسية، وغياب قنوات رسمية لتبادل المعلومات؛ مما يضطر الباحث إلى الاعتماد على بدائل أقل جودة، ودقة.
  - 3 - فجوة الزمن: تمتاز دورة إعداد الرسائل العلمية بالبطء؛ وذلك مقارنة بسرعة تغير أولويات الجهات المستفيدة؛ مما يقلل من الملاءمة الزمنية للأبحاث.
  - 4 - فجوة اللغة، وتحويل المخرجات: غالباً لا تتحول نتائج البحث الأكاديمي تلقائياً إلى أدوات تنفيذية، أو دعم للقرار داخل الجهات المستفيدة.
  - 5 - فجوة التبني، والمسؤولية: عدم وجود جهة داخلية مسؤولة عن تبني مخرجات البحث، وضمان استلامها، وتطبيقها بشكل فعال.
  - 6 - فجوة الحوافز: يميل نظام التقييم الأكاديمي إلى التركيز على النشر، والالتزام الشكلي أكثر من قياس الأثر التطبيقي، وتوظيف النتائج.
- وتزداد الحاجة إلى تطوير هذه الآليات مع التحول نحو اقتصاد المعرفة، وأداء حكومي أكثر كفاءة؛ حيث لم تعد الأساليب الوصفية- وحدها- كافية لمواجهة التحديات التنموية المركبة، ويبرز هنا دور الابتكار، والتفكير التصميمي في تحويل الرسائل العلمية من مجرد تحليل للمشكلة إلى تصميم حل عملي، ثم اختبار فعاليته، وتحسينه بالتعاون مع الجهات المعنية.

- وبصفة عامة؛ فإن رسالة علمية تحقق أثرًا تنمويًا يجب أن تكون كما يأتي:
- 1 - مفيدة للجامعة: تعزز السمعة المؤسسية، وتثبت أثرها في التنمية الوطنية.
  - 2 - قيمة للطالب: توفر له مهارات تحليلية، واستشارية تزيد من قابليته في سوق العمل، والاستشارات.
  - 3 - نافعة للجهة: تساهم في تحسين القرارات، والخدمات من خلال نتائج قابلة للتطبيق.
  - 4 - داعمة للمنظومة الوطنية للبحث، والتطوير، والابتكار: من خلال توجيه الموضوعات البحثية نحو الأولويات الوطنية الإستراتيجية.

### ثالثاً - آليات التطوير لتثمين المخرجات، وزيادة الأثر التنموي:

- لتحقيق أثر ملموس للرسائل العلمية في التنمية الوطنية يتطلب الأمر اعتماد آليات تشغيل واضحة، ومنسقة تضمن تحويل البحث من مرحلة الدراسة إلى مرحلة التطبيق العملي، وتشمل أبرز هذه الآليات ما يأتي:
- 1 - إنشاء بنك تحديات حكومي: يتضمن وصفاً دقيقاً للمشكلات، والتحديات مع توجيهات استشرافية، هذا إضافة إلى بطاقة تحدي موحدة لكل موضوع تتيح للباحثين اختيار موضوعات بحثية ذات أولوية واضحة، وأثر محتمل مباشر على الجهات المعنية.
  - 2 - الشراكات البحثية المشتركة: يشمل ذلك إشراكاً أكاديمياً مشتركاً بين الجامعة والجهة المستفيدة مع تحديد "مالك تبني" داخل الجهة؛ وذلك لضمان متابعة نتائج البحث، وتطبيقها في السياسات، أو البرامج العملية؛ مما يعزز ارتباط الرسائل العلمية بالاحتياجات الفعلية.
  - 3 - مسار بيانات آمن، واتفاقيات واضحة: يشمل وضع قنوات موثوقة، وأمنة لتبادل البيانات مع صياغة اتفاقيات واضحة تحدد حقوق الوصول، والاستخدام؛ وذلك لضمان دقة، وموثوقية المعلومات المستندة إليها الرسائل العلمية.
  - 4 - إدخال التفكير البحثي التصميمي: يمثل مساراً إلزامياً للرسائل التطبيقية يتيح تحويل التحليل الأكاديمي للمشكلة إلى تصميم حلول عملية قابلة للتنفيذ مع إمكانية اختبارها، وتحسينها؛ بما يتوافق مع احتياجات الجهات المعنية.
  - 5 - حزمة تثمين إلزامية لكل رسالة مرتبطة بالجهة: تهدف إلى ضمان استخدام مخرجات الرسالة، وتشمل:

- ورقة سياسات قصيرة (صفحتان)؛ وذلك لتوضيح التوصيات الرئيسية.
- دليل تنفيذ، أو نموذج تشغيل لتسهيل تطبيق النتائج في الجهة المستفيدة.
- مؤشرات أثر، وخطة قياس؛ وذلك لتقييم مدى فاعلية البحث، ونتائجه على صعيد التنمية.

وباستخدام هذه الآليات تصبح الرسالة العلمية جاهزة للاستخدام العملي داخل الجهات المستفيدة، وتتيح للجامعة إثبات أثرها المؤسسي، بينما يكتسب الطالب مهارات تحليلية، واستشارية متقدمة تؤهله لتقديم قيمة مضافة في سوق العمل، وفي مجالات الاستشارات، وصنع القرار المبني على الأدلة.

## رابعاً - خلاصة توصيفية لفاعلية الرسائل وتشهير مخرجاتها:

التركيز في رسائل الدراسات العليا لتحقيق الأثر  
لا يجب أن يكون على محتوى الرسالة وحده؛ بل على مستوى ما يأتي:



تبنّي الجهة المستفيدة للجواب  
من المسؤول عن استلام النتائج،  
وتطبيقها؟



مصدر السؤال البحثي  
ما التحدي الذي انطلقت  
منه الرسالة؟

وعند اعتماد منهجية بناء الرسائل حول تحديات الجهات،

وإدارتها بطريقة مبتكرة، وتأمين نتائجها بحزمة تطبيق، وقياس أثر  
تصبح الدراسات العليا على النحو الآتي:



أداة لتوجيه البحث نحو  
الأولويات الوطنية في  
البحث، والتطوير، والابتكار.

04



فرصة للطلاب لرفع قيمته  
العلمية، والمهنية في سوق  
العمل، والاستشارات.

03



وسيلة لتعزيز  
أثر الجامعات.

02



جزءاً فعالاً في  
التنمية الوطنية.

01

ويجب أن يكون التركيز في رسائل الدراسات العليا لتحقيق الأثر

ليس فقط على محتوى الرسالة العلمي؛ بل على السياق الذي نشأت فيه،  
وعلى آليات تبني النتائج، ويتضمن ذلك عنصرين أساسيين:

02

تبنّي الجهة المستفيدة للنتائج

- تحديد المسؤول عن استلام النتائج،  
وتطبيقها عملياً؛
- وذلك لضمان تحويل المخرجات  
البحثية إلى أثر ملموس.



01

مصدر السؤال البحثي

- تحديد التحدي، أو المشكلة التي  
انطلقت منها الرسالة؛
- وذلك لضمان ملاءمة البحث للأولويات  
الوطنية، واحتياجات الجهات المستفيدة.



قياس الأثر  
وتحسين مستمر



حزمة تطبيق  
وتوصيات



رسائل علمية  
ذات أثر



شراكة مع الجهة  
المستفيدة



تحديد تحديات  
الجهات

- وعند اعتماد منهجية بناء الرسائل حول تحديات الجهات، وإدارتها بطريقة مبتكرة، واثمين نتائجها عبر حزمة تطبيق، وقياس أثر، تتحقق عدة نتائج إستراتيجية على النحو الآتي:
- تصبح الدراسات العليا جزءاً فعالاً في التنمية الوطنية؛ بما يعزز مساهمة البحث العلمي في التقدم الاقتصادي، والاجتماعي.
  - تُسهم في تعزيز أثر الجامعات على المستوى المؤسسي، والمجتمعي عبر إنتاج معرفة قابلة للتطبيق العملي.
  - توفر للطالب فرصة لرفع قيمته العلمية، والمهنية في سوق العمل، والاستشارات؛ وذلك من خلال اكتساب مهارات التليل، والاستشراف، وصنع القرار المبني على الأدلة.
  - تعمل كأداة لتوجيه البحث نحو الأولويات الوطنية في البحث، والتطوير، والابتكار؛ بما يحقق توازناً بين الإنتاج الأكاديمي، واحتياجات التنمية.

#### تمويل بحوث الرسائل العلمية ضمن برامج منح؛ وفق أولويات تنمية وطنية:

يُعتبر تمويل بحوث الرسائل العلمية في المملكة العربية السعودية أحد الأدوات الإستراتيجية الرئيسة لتعزيز البحث العلمي، وتوطين المعرفة؛ بما يضمن توجيه مخرجات الدراسات العليا نحو الأولويات الوطنية، وخدمة المجتمع، وتتجلى أهمية الرسائل الجامعية؛ سواء في برامج الماجستير، أو الدكتوراه ليس فقط كمتطلبات أكاديمية؛ بل كرافد أساسي لدعم التحول الوطني، وتعزيز الاقتصاد المعرفي، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030م. وفي السياق المعاصر لا يجب أن تقتصر الرسائل العلمية على إعادة إنتاج المعرفة القائمة، أو دراسة الموضوعات النظرية البحتة؛ بل ينبغي أن تكون موجهة نحو إنتاج بحوث، ومشاريع تطبيقية تنتهي بحلول عملية، أو تقنيات مبتكرة تضيف قيمة ملموسة لسوق العمل، والمجتمع السعودي، ويهدف هذا التوجه إلى ربط البحث العلمي بمتطلبات التنمية الوطنية، وتحقيق أثر مباشر في القطاعات الحيوية، مثل: الصحة، والتعليم، والطاقة، والتقنيات المتقدمة، والحوكمة الرقمية، والاقتصاد الإبداعي، وبدأت الجامعات السعودية في إعادة صياغة مفهوم الرسالة العلمية؛ لتصبح أكثر ارتباطاً بالجانب التنموي، من خلال ما يأتي:

- تحويل التركيز من الجماعات التعليمية التقليدية إلى مجموعات بحثية تنموية.
- اختيار موضوعات بحثية مرتبطة بالأولويات الوطنية مع وضع معايير تقييم دقيقة للرسائل؛ بما يضمن تحقيق أثر عملي، وتنموي.
- تطوير برامج ماجستير، ودكتوراه بالشراكة مع جامعات، ومراكز بحثية عالمية للاستفادة من الخبرات الدولية، وتطبيق أفضل الممارسات البحثية.

وتأتي أهمية الرسائل العلمية في إطار رؤية المملكة بمحاورها الأساسية: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح؛ حيث تمثل الرسالة العلمية أداة فاعلة لتعزيز جودة الحياة، وتحفيز الابتكار في القطاعات الحيوية، وتطوير حلول علمية قابلة للتطبيق؛ بما يسهم في دعم الأولويات الوطنية، وتحقيق الأهداف الإستراتيجية لرؤية 2030م

## ويتم تمويل بحوث الرسائل العلمية ضمن برامج المنح الوطنية؛ وفق محاور محددة للأولويات، تشمل ما يأتي:



- 01 الصحة، وجودة الحياة**  
دعم بحوث ترتبط بتحسين الرعاية الصحية، والرفاه الاجتماعي، وجودة الحياة بشكل عام.
- 02 التعليم، والتطوير المعرفي**  
تعزيز البحث في المناهج التعليمية، وتطوير المهارات، والقدرات البشرية.
- 03 الطاقة، والاستدامة البيئية**  
بحوث تتعلق بالكفاءة الطاقية، والتحول إلى الطاقة النظيفة، والاستدامة البيئية.
- 04 التقنيات المتقدمة، والذكاء الاصطناعي**  
تطوير حلول مبتكرة في مجالات التكنولوجيا الحديثة، والرقمنة، والابتكار الصناعي.
- 05 الاقتصاد الرقمي، والحوكمة، والسياسات العامة**  
بحوث تدعم تحسين الأداء الحكومي، وتطوير السياسات العامة، وتعزيز الاقتصاد الرقمي.
- 06 الثقافة، والهوية، والاقتصاد الإبداعي**  
دعم البحوث المرتبطة بالهوية الوطنية، والثقافة، والإبداع الصناعي، والخدمي.

كما يتم اعتماد آليات تمويل متقدمة؛ وذلك لضمان تحقيق أثر ملموس للرسائل العلمية، مثل:

- إلزام الباحثين بإنتاج حزمة تميز تشمل أوراق سياسات، ونماذج تشغيلية، ومؤشرات قياس أثر؛ وذلك لتسهيل التطبيق العملي للمخرجات.**
- توفير بيانات، ومصادر بحثية، ومساندة منهجية؛ وذلك لضمان جودة الرسائل العلمية، ومواءمتها مع الأولويات الوطنية.**
- دعم مبادرات البحوث التي تقدم حلولاً عملية لمشكلات المجتمع، وسوق العمل.**
- منح تنافسية مشتركة بين الجامعات، والقطاعين الحكومي، والخاص لتشجيع البحث التطبيقي.**



وعلى المستوى المؤسسي تعتمد الجامعات السعودية سياسات تمويلية داخلية متوافقة مع الخطط الوطنية تشمل تمويل جمع البيانات، والتحليل، والنشر العلمي؛ بما يضمن تحويل الرسائل الجامعية من مجرد متطلبات أكاديمية إلى مشاريع بحثية تطبيقية ذات قيمة اقتصادية، وتنموية، وفي المجمل يمثل تمويل بحوث الرسائل العلمية ضمن برامج المنح في المملكة توجهًا إستراتيجيًا يهدف إلى ما يأتي:

- تعزيز الأثر التنموي للبحث العلمي، وربطه بالاحتياجات الوطنية.
- تحويل المعرفة الأكاديمية إلى أدوات عملية لدعم التنمية، وصنع السياسات.
- تمكين الطلاب من تطوير مهارات البحث التطبيقي، والتحليل، وصنع القرار؛ بما يعزز قابليتهم في سوق العمل.
- دعم الجامعات في رفع كفاءتها المؤسسية، وقدرتها على تحقيق أثر ملموس في المجتمع.

#### التوصيات:

#### 1 - تحديد أولويات البحث الوطنية:

من المهم أن تعمل وزارة التعليم، والجامعات السعودية على وضع قائمة سنوية دقيقة بالأولويات البحثية الوطنية؛ بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030م، وتشمل مجالات حيوية، مثل: الصحة، والتعليم، والطاقة، والاستدامة، والتقنيات المتقدمة، والاقتصاد الرقمي، والحكومة، والثقافة، والهوية، والمشكلات الاجتماعية المستحدثة التي تهم المجتمع، ويعتمد هذا التوجيه كأساس لتوجيه برامج التمويل البحثي؛ وذلك لضمان أن تسهم الرسائل العلمية في معالجة القضايا الوطنية، وتحقيق التنمية المستدامة مع تعزيز أثر البحث العلمي على المجتمع بشكل ملموس.

#### 2 - إنشاء بنك تحديات وطنية في كل جامعة:

من الضروري إنشاء قاعدة بيانات مركزية في كل جامعة تحتوي على وصف التحديات الوطنية، وبطاقات موحدة للموضوعات مع وضع آلية واضحة لاختيار موضوعات الرسائل؛ وفق الأولويات الوطنية؛ وذلك لضمان ارتباط البحث بالاحتياجات الفعلية.

#### 3 - تفعيل الشراكات البحثية المشتركة:

توقيع اتفاقيات تعاون بين الجامعات والجهات الحكومية، والقطاع الخاص مع تحديد مسؤول داخلي (مالك تبني) لكل رسالة علمية؛ وذلك لضمان متابعة تطبيق النتائج، وتحويلها إلى حلول عملية، أو سياسات فعّالة.

#### 4 - دمج البحث التطبيقي، والمنهج التصميمي:

إلزام مشرفي الدراسات العليا الطلاب باستخدام منهجيات البحث التصميمي في الرسائل التطبيقية؛ وذلك لتحويل التحليل الأكاديمي إلى حلول عملية قابلة للتنفيذ، والاختبار ضمن الجهات المستفيدة.

#### 5- اشتراط إنتاج حزمة تثير لكل رسالة:

- يجب أن تتضمن كل رسالة ماجستير أو دكتوراه الآتي:
- ورقة سياسات قصيرة توضح التوصيات العملية.
- دليل تنفيذ، أو نموذج تشغيلي لتطبيق النتائج.
- مؤشرات قياس أثر؛ وذلك لتقييم فاعلية البحث في التنمية الوطنية.

#### 6 - رفع جودة البحث، والأصالة العلمية:

تنظيم برامج تدريبية، وورش عمل للطلاب، وأعضاء هيئة التدريس؛ وذلك لتعزيز مهارات الابتكار، واختيار الموضوعات، والتحليل المتقدم مع متابعة أداء المشرفين لضمان دعمهم للأبحاث المبتكرة، والأصلية.

#### 7 - تطوير برامج الدراسات العليا، والإشراف العلمي:

إلزام الأقسام بتقديم مقررات بحثية متقدمة تدعم التفكير النقدي، والاستقلالية العلمية، ووضع آليات متابعة؛ وذلك لتقييم جودة الإشراف، ومدى التزامه بتحقيق أصالة البحث.

#### 8 - تعزيز الهوية البحثية لكل جامعة:

تحديد محاور بحثية واضحة، ومتخصصة لكل جامعة مع مراعاة توافرها مع احتياجات المملكة التنموية؛ فعلى سبيل المثال: تركيز جامعة على قضايا المرأة، وأخرى على العنف، والجريمة، وثالثة على الفقر، والمجتمعات الهامشية، وهذا يعقق المعرفة في مجالات محددة، ويمنع تشتت البحث مع بناء مجموعات بحثية متماسكة، وخطط تراكمية طويلة الأمد.

#### 9 - تعزيز التواصل بين الجامعات والأقسام الأكاديمية:

إنشاء منصات تفاعلية، وبرامج منتظمة للقاءات العلمية المشتركة بين الأقسام الجامعية والأساتذة؛ بهدف تبادل الخبرات، وتنسيق الموضوعات البحثية، وتشجيع المشاريع البحثية المشتركة؛ مما يقلل من عزلة الجامعات، ويحفز الابتكار الداخلي.

#### 10 - إنشاء منصات تواصل مستمرة مع الجهات المستفيدة:

تطوير آليات دورية للتواصل مع الجهات الحكومية، والخاصة لاستطلاع الاحتياجات، ورصد الحاجات المجتمعية الصامته، وتوجيه الرسائل العلمية نحو حلول عملية قابلة للتطبيق.

#### 11 - استقرار التمويل البحثي، وتوجيهه:

وضع برامج منح طويلة الأجل مرتبطة بالأولويات الوطنية مع تقديم حوافز مالية للأبحاث التطبيقية، وربط التمويل بالنتائج العملية الملموسة؛ وذلك لتعزيز القيمة الوطنية للبحوث مع التركيز على دعم الأطروحات المبتكرة، وخاصة الدكتوراه عبر الكراسي العلمية.



## 12 - تطوير مهارات الطلاب العملية، والتحليلية:

تصميم الرسائل العلمية؛ لتشمل مشاريع تطبيقية تمنح الطلاب خبرة في التحليل الاستشراقي، وصنع القرار؛ بما يزيد جاهزيتهم لسوق العمل، ومجالات الاستشارات المؤسسية.

## 13 - متابعة أثر الرسائل العلمية على التنمية الوطنية:

إنشاء وحدة متابعة داخل كل جامعة؛ وذلك لتقييم أثر مخرجات الرسائل العلمية على المجتمع، والاقتصاد، وإعداد تقارير سنوية تُرفع لوزارة التعليم، والجهات المستفيدة لضمان الاستفادة، والتطوير المستمر.

## خاتمة:

في ضوء التحليل المستفيض لأدوار بحوث الرسائل العلمية في دعم التنمية الوطنية؛ وفق رؤية المملكة 2030م يتضح أن تعزيز أثر هذه البحوث يتطلب مقارنة عملية تركز على توجيه البحث نحو الأولويات الوطنية، وضمان أصالته العلمية، وربطه بالاحتياجات الفعلية للجهات المستفيدة، كما يتطلب الأمر تطوير آليات التمويل، والإشراف الأكاديمي، والتواصل المؤسسي؛ بحيث تتحول مخرجات الدراسات العليا من مجرد إنتاج معرفي إلى أدوات تطبيقية ملموسة تسهم في تعزيز الاقتصاد المعرفي، ورفع جودة الخدمات، ودعم الابتكار المؤسسي، والمجتمعي في المملكة العربية السعودية.



## المصادر والمراجع

- استند التقرير إلى ندوة عقدها ملتقى أسبار عبر الإنترنت (WEBINAR) بعنوان: "الرسائل العلمية في برامج الدراسات العليا: نحو التجديد، وتفعيل الأثر التنموي"، بتاريخ 26 يناير 2026م بمشاركة نخبة من الخبراء، والمتخصصين أعضاء ملتقى أسبار.
- أحمد، حمادي ومعمر، حامدي. (2025م). دور البحث العلمي في التنمية المستدامة: الإسهامات، والمعوقات. مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، 12 (1)، 94-106.
- صالح، ريما سالم والجالي، أروى خير الله. (2024م). دور البحث العلمي في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. مجلة الأصالة، 1 (9).
- عبد الرازق، ماجدة مصطفى (2023م). دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030م. المجلة العربية للنشر العلمي، 5 (51)، 132-150.
- علّونة، يوسف جابر. (2021م). دور البحث العلمي، والدراسات العليا في الجامعة الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها. مجلة ألفا للدراسات الإنسانية، والعلمية، 2 (2)، 7-26.
- العلي، تهاني إبراهيم. (2025م). دور مؤسسات التعليم العالي في تعزيز التنمية المجتمعية في ظل التحولات الرقمية: الحلول المقترحة. مجلة بوابة الباحثين للدراسات، والأبحاث، 1 (3).
- آل عثمان، منال بنت محمد بن عبد العزيز. (2009م). دراسة تحليلية لرسائل الماجستير، والدكتوراه في مجال التعليم الإلكتروني بجامعة الملك سعود في مدينة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود.
- الحديثي، عبد اللطيف بن إبراهيم. (2016م). العوامل المؤثرة في رضا المستفيدين نحو برامج الدراسات العليا في المملكة العربية السعودية بالتطبيق على الجامعات الحكومية، والخاصة بمنطقة عسير. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، ع (16).
- محضر، وفاء عبد العزيز عبد الله. (2004م). بعض العوامل المؤثرة في ارتباط بحوث الدراسات العليا بكلية التربية بجامعة أم القرى، والآليات اللازمة لربطها بخطط التنمية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة أم القرى.
- محضر، وفاء عبد العزيز عبد الله. (2011م). آليات ربط بحوث الدراسات العليا بخطط التنمية في المملكة العربية السعودية. مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، 23 (2)، 962-977.
- السلمي، سعود بن مستور ومهران وآخرون. (2018م). جودة ضوابط، وإجراءات القبول، واستحداث برامج الدراسات العليا، وتطويرها بجامعة الملك عبد العزيز، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، 38 (2)، 17-35.

## المشاركون

- أ.د. فوزية البكر - مدير الندوة، وأستاذ الأصول الثقافية، والاجتماعية للتربية، وعضو ملتقى أسبار.
- أ.د. ثمرة الشهراني - أستاذ فيزياء الجوامد التجريبية في مجال الطاقة المتجددة، وأشبهه المواصلات بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.
- د. خالد الرديعان - أستاذ علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا بجامعة الملك سعود، وعضو ملتقى أسبار.
- أ.د. عبد الله البريدي - أستاذ العلوم الإنسانية بجامعة القصيم.
- د. محمد الثقفي - مدير شركة الخبرة العالمية للبحوث، والاستشارات، والتدريب، وعضو ملتقى أسبار.
- تحرير التقرير: د. إبراهيم إسماعيل عبده



[لمشاهدة الندوة يرجى الضغط هنا:](#)



ملتقى أسبار  
Asbar Council  
(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م



@MultaqaAsbar



@Multaqa\_Asbar



<https://cutt.us/U0nnC>



00966114624229



[www.asbar.com](http://www.asbar.com)